MISSION PERMANENTE
DE L'ÉTAT DU QATAR
AUPRÈS DE L'OFFICE
DES NATIONS-UNIES
GENÈVE

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

Ref 2140

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, and with reference to the latter's note *IW/MK/SW/is* dated 4 June 2008 relating to the preparation of a thematic study by the High Commissioner with the view to **enhance awareness and understanding of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities** (Human Rights Council Resolution 7/9), has the honour to forward, attached herewith, relevant documents prepared by the General-Secretariat of the Qatari Supreme Council for Family Affairs on :

- **The Supreme Council's efforts with regard to the participation in the Convention on the Rights of Persons with Disabilities,**
- **The Supreme Council's proposals concerning the preparation of the above-mentioned study,**
- **Steps taken by the Supreme Council in order to activate this Convention.**

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to reiterate to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, July 15, 2008

United Nations
High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Fax number :022 917 90 08

OHCHR REGISTRY
17 JUL 2008
Recipients : A. Zarrabeitia

A.M.

27-29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax : 022 791 04 85 - E-mail : mission.qatar@ties.itu.int

جهود المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في مجال الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

بدأت مشاركة دولة قطر في الاتفاقية من الدورة الثانية في يناير ٢٠٠٣ ومثل دولة قطر عضو من المندوبية، ثم اقترحت المندوبية بتشكيل فريق دائم من عدة جهات لها صلة بأنشطة وبرامج ذوى الإعاقة فتولى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة تشكيل هذا الفريق برئاسته اعتبارا من الدورة السادسة٠ لبلورة موقف قطري واضح خلال المفاوضات لضمان عدم تضمين الاتفاقية، أية مواد قد تتعارض مع التوجهات التشريعية العامة في الدولة ، والمساهمة في التوصل إلى نص يمكن قبوله دون تسجيل تحفظات عليه ،وصولاً إلى إمكانية أن تكون دولة قطر من أوائل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الجهات هي:

وزارة الخارجية
وزارة التربية والتعليم
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
وزارة الشؤون البلدية والزراعة
الهيئة العامة للشباب
مجلس التخطيط
مؤسسة حمد الطبية
الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة

عقد الفريق المشكل عدة اجتماعات بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة للتدارس بشأن مواد مسودة الاتفاقية، وكانت له عدة اقتراحات تم الأخذ بأكثرها ٠ كما تم عقد عدة اجتماعات بين وفد المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والوفود العربية والأجنبية في نيويورك وذلك للتنسيق بشأن المواد التي كان لها اقتراحات من دولة قطر حتى يتسنى تأييد التغييرات عند طرحها من جانب وفد المجلس

وقد لعب الوفد القطري دورا مميزا ومهما في مدخلات الدورة السادسة ومناقشة مسودة مواد الاتفاقية من خلال النقاط التالية وهى كالاتى:

المادة (١٥) " العيش المستقل والإدماج في المجتمع "

المادة (١٥) مكرر " النساء المعوقات "

المادة (١٦) " الأطفال المعوقون "

المادة (١٧) " التعليم "

المادة (١٨) " المشاركة في الحياة السياسية والعامة "

المادة (١٩) " تيسير سبل الوصول "

المادة (٢٠) " التنقل الشخصي "

مادة (٢١) " الحق في الصحة وإعادة التأهيل "

المادة (٢٢) " الحق في العمل "

المادة (٢٣) " الضمان الاجتماعي ومستوى المعيشة اللائق "

المادة (٢٤) " المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة "

المادة (٢٥) " الرصد " أطر التنفيذ الوطنية.

**وفى هذا الإطار :

** اقتراح الوفد القطري إضافة فقرتين على نص فريق العامل في المادة (٢١) وهما:- التأكيد على حق المعاق فى الحصول على الغذاء أو المعينات الغذائية وعدم حرمانه منها مما قد يؤدي إلى موته

كما ان كان لوفد الدولة مداخلة على هذه المادة مكونة من فقرتين

أولاً : يؤيد وفد دولة قطر ما تفضل به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإبقاء على عبارة" الصحة العقلية والجسدية "

ثانياً : فيما يتعلق بالفقرة (أ) من المادة (٢٥) فإننا نؤكد على ما تم اقتراحه الوفد في أعمال الدورة السابقة بحذف عبارة " بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية " والاكتفاء بعبارة " الرعاية الصحية " في هذه المادة . حيث أنها عبارة شاملة تحيط بجميع أشكال الرعاية دون تخصيص

** وقد أثمرت جهود وفد دولة قطر ، وبدعم من وفود دول شقيقة وصديقة ومنظمات المجتمع المدني ، عن إضافة بند جديد إلى بنود هذه المادة يعنى " بمنع الحرمان ، على أساس التمييز ، من الرعاية الصحية أو الخدمات الصحية أو الغذاء أو السوائل بسبب الإعاقة ". وجاءت تلك الإضافة لتؤكد أن حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على هذه الرعاية والخدمات قد يدخل ضمن مفهوم " القتل الرحيم ".
واستكمالا لحشد مواقف مؤيدة لاقتراحات الوفد القطري، قام المجلس بإعداد ندوة على هامش الاتفاقية الدولية بتاريخ مايو ٢٠٠٦ دعا لها ا والمنظمات والهيئات ذات الصلة بالإعاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية٠ مما كان لها أكبر الأثر في خلق وعي بضرورة تواجد وفود عربية جديدة تعزز مواقف الدول العربية ويضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

كما شارك وفد دولة قطر (من خلال المجلس الأعلى لشؤون الأسرة)في الاجتماع الفني لممثلي الدول الأعضاء لمناقشة وصياغة حقوق الأشخاص المعاقين والذي نظمه المجلس التنفيذي لدول مجلس التعاون العربية في المنامة - يونيو ٢٠٠٦م٠بالاضافة إلى المشاركة في اجتماع المنظمة العربية للإعاقة والذي عقد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – يوليو ٢٠٠٦م ٠والاعداد للتوقيع على الاتفاقية

★★★★★★★★★★★★★★

**فىالثامن والعشرين من/ ابريل /٢٠٠٨ صدرت وثيقة تصديق من قبل سمو الشيخ /تميم بن حمد آل ثاني – نائب الأمير
وفي السادس والعشرين من /مايو / ٢٠٠٨ صدر مرسوم رقم(٢٨) بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

مقترحات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة حول أعداد دراسة لرفع الوعي والفهم باتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

مقدمة عامة:

لعل من المفيد جدا عند أجراء هذة الدراسة أن يتم تحديد المستوى الفكري والتي ستعرض عليهم الدراسة أو ممن سوف يتعاملون أو يعملون بها٠٠٠لذا فإننا نرى أن تتضمن هذة الدراسة مجموعة من المحاور والآليات التي يمكن في النهاية تخرج بمجموعة من التوصيات التي تستطيع وبشكل عالمي أن تترجم هذة التوصيات لتساهم وبشكل متميز في رفع الوعي والفهم باتفاقية الأشخاص ذوى العاقة

وفي هذا الإطار فإننا نرى أهمية أن تتضمن هذة الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول٠٠٠ ويتضمن الاتى:

أ – المقدمة

بحيث تتضمن لمحة تاريخية عن مشوار الاتفاقية منذ البداية وحتى النهاية

ب – التعريف

بمضمون الاتفاقية وبروتوكولها وبيان موادها وبشكل تفصيلي

المحور الثاني ٠٠٠ ويتضمن الأتي:

تحديد مشكلة الدراسة

والتي يمكن ومن خلالها الوصول إلى مضمون المشكلة وإيجاد أفضل الحلول المناسبة لها لنصل بالنهاية إلى توصيات ومقترحات تساهم بشكل أو بأخر في رفع الوعي والفهم بالاتفاقية

المحور الثالث ٠٠٠ ويتضمن الأتي:

أهداف الدراسة

وهنا نرى أهمية وضع أهداف معينة وواضحة تسعى الدراسة لتحقيقها لنصل بالنهاية الى رؤية واضحة والية تساهم برفع الوعي والفهم بالاتفاقية من خلال تحليل بيانات وإحصائيات دقيقة

المحور الرابع ...ويتضمن الأتي:

منهج الدراسة

في مثل هذة الدراسات يتوجب وضع منهج تحليلي يتضمن على جميع الإحصائيات البيانات وتحليها من خلال استبيانات توضح الخصائص والملامح الأساسية لغرض الوصول الى حلول مناسبة للمشكلة المقترحة

المحور الخامس ...ويتضمن الأتي:

المجتمع المستهدف من الدراسة

وهنا يجب أن تستهدف الدراسة كل المجتمعات ذات الصلة المباشرة بالاتفاقية من خلال توزيع استبيانات تتضمن على:

١ – مفهوم المجتمعات عن الاتفاقية

٢ – أرائهم في الاتفاقية

٣ – تحفظاتهم عليها

٤ – مقترحاتهم لتفعيل بنود الاتفاقية

٥ – الآليات التي يجب أن تعمل بها لتنفيذ بنود الاتفاقية

٦ – بالإضافة إلى أمور أخرى تتعلق بالاتفاقية

وهنا نفضل أن تكون الدراسة متضمنة عدد من الإحصائيات الفنى تتعلق بالاتفاقية والتي يمكن أن تخدم المعاملين بمجال الاتفاقية

الخطوات التي اتخذها المجلس لتفعيل الاتفاقية

١ ـ ورشة وطنية حول الاتفاقية

نظم المجلس بالتعاون مع مكتب المقرر الخاص ورشة وطنية حول نشر مفهوم الإعاقة بمناسبة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ هدفت إلى التوعية الشاملة بجاة الاتفاقية وبناء قدرات المشاركين حول تطبيقها والى الإنجازات المحققة والأهداف التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها وتضمن الورشة عدة محاور هي:

أ- المحور الأول:حركة الإعاقة

ب- المحور الثاني: الإعاقة في المواثيق والاتفاقيات الدولية

ت- المحور الثالث: تنفيذ ورصد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

ث- المحور الرابع: القواعد المعيارية ودور المقرر الخاص بعد دخول الاتفاقية الى حيز التنفيذ

وقد شارك فيها جميع المؤسسات العاملة بمجال الإعاقة على المستوى المحلى

٢ ـ تشكيل لجنة محلية لمتابعة ورصد الاتفاقية:

في إطار جهود المجلس لتفعيل الاتفاقية على المستوى المحلى ومتابعة رصد تنفيذها٠٠قام المجلس موخرا بمخاطبة الجهات المعنية وهى:

- وزارة الخارجية – إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية
- وزارة الداخلية –
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- وزارة العدل
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
- الجمعية القطرية لذوى الاحتياجات الخاصة
- مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين
- المركز القطري للصم
- الاتحاد القطري لرياضة ذوى الاحتياجات الخاصة
- الجمعية القطرية لأولياء الأمور ذوى الإعاقة
- معهد النور للمكفوفين
- بالإضافة إلى عدد من ذوى الإعاقات المختلفة

وذلك لتشكيل لجنة محلية لمتابعة ورصد الاتفاقية٠٠٠حيث تهدف هذة اللجنة إلى:

** اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الحقوق الواردة بالاتفاقية

** تعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة في جميع السياسات والبرامج على المستوى المحلى

** التنسيق المتكامل مع الأشخاص ذوى الإعاقة والمؤسسات المعنية بشان وضع تنفيذ التشريعات والسياسات الرامية إلى تنفيذ هذة الاتفاقية

** تعديل أو حذف ما يوجد من قوانيين أو لوائح أو ممارسات تشكل تميزا ضد الأشخاص ذوى الإعاقة

** ضمان مشاركة المجتمع المدن في تنفيذ الاتفاقية

** أعداد التقارير الدورية عن مدى التزام مؤسسات الدولة بتنفيذ بنود الاتفاقية

٣ - مخاطبة الوسائل الإعلامية:

كم تمت مخاطبة كافة وسائل الأعلام لتخصيص مساحات معنية لتناول الاتفاقية والعمل على نشر موادها وبنودها بهدف التوعية الشاملة

٤ - مخاطبة الجهات المعنية لتغير المسميات:

إضافة إلى كل هذة الخطوات فقد قام المجلس بمخاطبة كافة المؤسسات العاملة بالدولة (حكومية آو أهلية) لتغير مسمياتها بما يتوافق مع المسميات المعتمدة بالاتفاقية

٥ - مخاطبة الجهات الأمنية لمنح بعض من ذوى الإعاقة خاصية الضبط القضائى:

وفى أطار حرص المجلس لتفعيل دور الأشخاص ذوى الإعاقة فقد قام المجلس بمخاطبة الجهات الأمنية(إدارة المرور) بمنح خاصية الضبط القضائي لعدد من ذوى الإعاقات فيما يتعلق بالاستخدامات الخاطئة لمواقف ذوى الإعاقات في كل من مؤسسات الدولة والأماكن التجارية